مصرع 18 شخصا غالبيتهم أطفال نتيجة اصطدام شاحنتي نقل عمال في مصر

الإسماعيلية (مصر)- أ.ف.ب- قُتل ما لا يقل عن 18 شخصا، معظمهم أطفال، أمس الثلاثاء في شمال مصر إثر تصادم شاحنتين صغيرتين كانتا تقلان عمالا زراعيين، وفق ما أفاد مصدر طبي محلي وكالة فرانس برس.

وكانت وزارة الصحة المصرية أعلنت في وقت سابق سقوط 47 شخصا بين قتيل وجريح، بينهم نحو 30 مصابا، في الحادث الذي وقع في منطقة الدواويس بمحافظة الإسماعيلية.

وتُستخدم الشاحنات الصغيرة المكتظة بشكل واسع لنقل ملايين العمال في القطاع غير الرسمي في مصر، رغم المخاطر التي تنطوي عليها، بما في ذلك على الأطفال العاملين. وقال المصدر لوكالة فرانس برس، طالبا عدم كشف هويته لعدم تخويله التحدث إلى الإعلام، إن «معظم القتلى أطفال في سن 13 و14 عاما».

ولم يتمكن المصدر الطبي من تقديم أرقام تفصيلية على الفور. وأفادت صحيفة «المصري اليوم» بأن أصغر الضحايا يبلغ 10 سنوات.

القضاء السوري يصدر أول قراراته بحق العهد السابق: الإعدام للأسد ومسؤولين أمنيين

دمشق- أ.ف.ب- أصدر القضاء السوري أمس الثلاثاء أحكاما بالإعدام بحق الرئيس المخلوع بشار الأسد وعدد من أركان حكمه بينهم المسؤول الأمني السابق عاطف نجيب، في قرارات هي الأولى من نوعها منذ إطاحة الحكم السابق أواخر العام 2024.

ومنذ نيسان/أبريل، شرعت السلطات الانتقالية بمحاكمات علنية، وجاهيا وغيابيا، لمسؤولين سياسيين وأمنيين سابقين، بتهم عدة ترقى إلى «جرائم حرب» ارتكبت بعد الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت عام 2011 وسحقها الحكم السابق بالقوة قبل أن تتحول إلى نزاع دام أسفر عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص.

وأفاد رئيس محكمة الجنايات الرابعة في دمشق القاضي فخر الدين العريان بـ»تجريم المتهم الفار بشار الأسد» بجنايات عدة، بينها «القتل العمد، وجناية القتل القصد لأكثر من شخص، والقتل القصد لأطفال دون سن 15 عاما (..) وجناية التعذيب، والتعذيب المفضي إلى الموت، وجناية الحرمان من الحرية لمرات متعددة بوصفها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب».

وأعلن «الحكم عليه من أجل ذلك بالإعدام».

وقضت المحكمة كذلك غيابيا بإعدام ستة مسؤولين عسكريين وأمنيين سابقين، بينهم وزير الدفاع السابق فهد جاسم الفريج، وماهر الأسد شقيق الرئيس المخلوع والقائد السابق للفرقة الرابعة، ولؤي العلي الذي كان يترأس فرع المخابرات العسكرية في درعا عام 2011، إضافة إلى ثلاثة مسؤولين آخرين من رموز الحكم السابق، بعد إدانتهم بجرائم شملت القتل العمد والتحريض عليه والتعذيب المفضي إلى الموت، وصنفتها المحكمة «جرائم ضد الإنسانية» و»جرائم حرب».

وطلبت المحكمة كذلك إنزال عقوبة الإعدام بعاطف نجيب، الضابط السابق برتبة عميد وابن خالة الرئيس المخلوع، وهو الموقوف الوحيد بين المسؤولين الذين صدرت أحكام بحقهم الثلاثاء.

وجرمت المحكمة نجيب الذي تولى رئاسة فرع الأمن السياسي في محافظة درعا، مهد الاحتجاجات الشعبية ضد الأسد، بجنايات «القتل العمد» و»القتل القصد لأطفال دون 15 عاما»، إضافة إلى «التعذيب المفضي إلى الموت». وقالت إن الأفعال المنسوبة إليه «جرائم ضد الإنسانية»، وحكمت بـ» تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الإعدام». وارتبط اسم نجيب باعتقال الأطفال وبالإساءة إلى وجهاء من المحافظة قصدوا فرع الأمن السياسي للمطالبة بالإفراج عنهم، ما فاقم الغضب الشعبي وساهم في اندلاع التظاهرات.

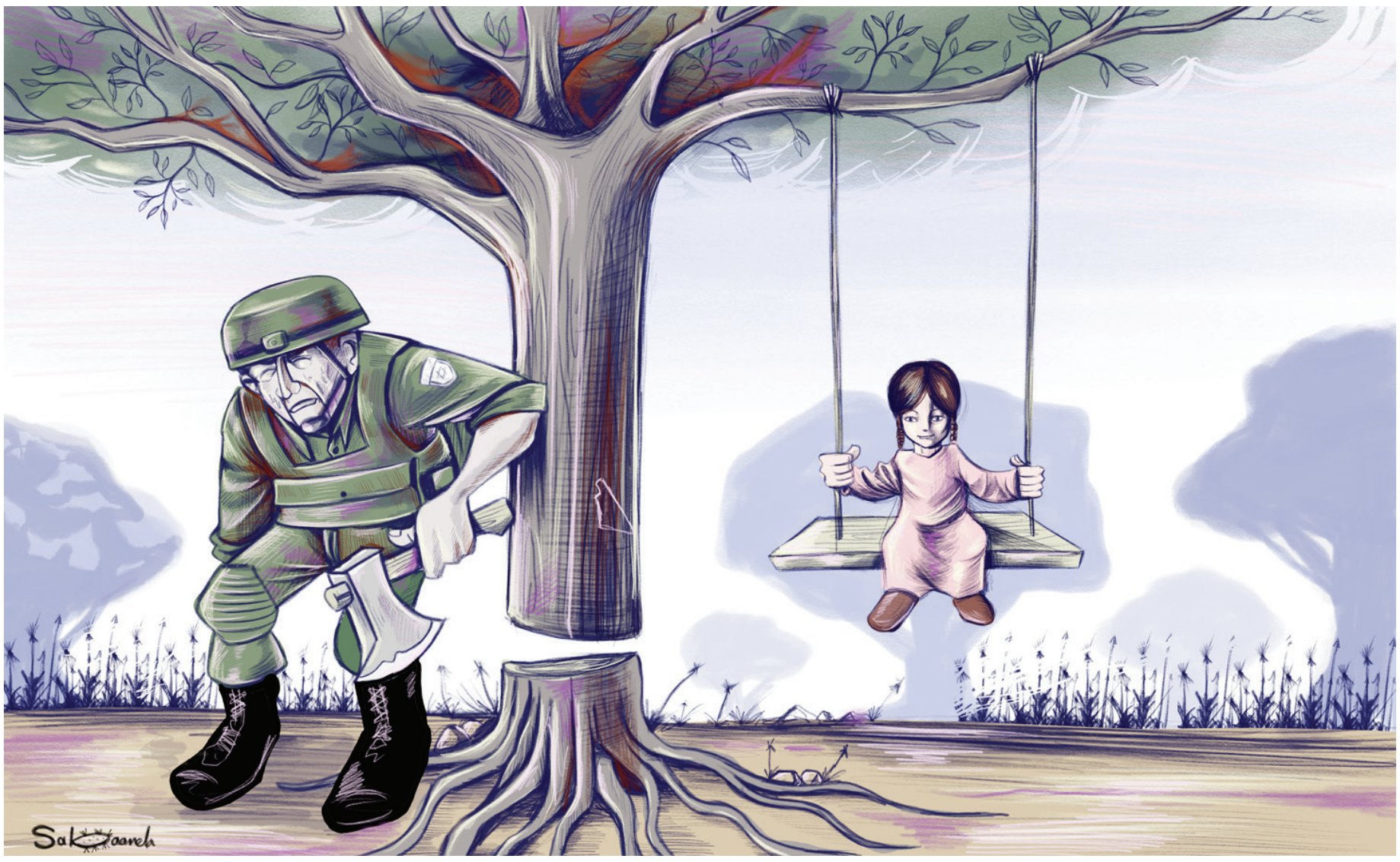

قسم أبحاث الزيتون.. هندسة المعاصر والحد من الفاقد والأكسدة (6 من 10)

فياض فياض

إنتاج زيت الزيتون عالي الجودة، والمحافظة على هذه الجودة يتطلب إجراءات ما قبل الحصاد والحصاد نفسه وما بعد الحصاد حتى وصول المعصرة وبدء عملية العصر.

المعصرة ليست مجرد خط إنتاج ميكانيكي جامد، بل هي مختبر كيميائي وفيزيائي حساس؛ إما أن تخرج منه قطرات الزيت بكامل بركتها وخواصها الطبية الفريدة، أو تفقد هناك هويتها وجودتها لتتحول إلى زيت متدهور بفعل الأكسدة وسوء الإدارة الفنية. رحم الله الاخ والصديق خالد الجنيدي ابو حسام لكلمته التي كان يرددها دائما: «زيت الزيتون في المعصرة إما أن يكرم أو يهان» .

من هنا، يبرز الدور المحوري والتدخلي لـ «قسم أبحاث الزيتون» في مركز البحوث الزراعية بجامعة فلسطين التقنية «خضوري»؛ ليقود نقلة نوعية تنتقل بالمعاصر الفلسطينية من عفوية الممارسات الميكانيكية التقليدية إلى دقة «الهندسة التصنيعية» الصارمة، هادفاً إلى تحقيق غايتين إستراتيجيتين:

- الحد من الفاقد الكمي والنوعي.
- الحد من الأكسدة المبكرة.

وهذا يتطلب من قسم أبحاث الزيتون العمل على تطبيقات علمية لأربعة محاور أساسية هي :

1. السيطرة على الفاقد الكمي والنوعي في المعصرة .

يعاني قطاع الزيتون في فلسطين سنوياً من هدر صامت وجسيم.

أ- ((فاقد كمي))، فسوء عملية الجرش والخلط يؤدي إما إلى بقاء نسب مرتفعة من الزيت حبيسة داخل مخلفات «الجفت» و»الزيبار» (فاقد كمي يصل الى 11.8 ٪ حسب تقرير لمركز البحوث الوطنية بعد فحص مخلفات الزيت في الجفت لكافة المعاصر في فلسطين ولمدة خمس سنوات متتالية)، التقرير مطبوع والكتيب متوفر في مجلس الزيتون الفلسطيني لمن يريد الاطلاع .

ب - ((فاقد نوعي علاجي)) يؤدي لتبدد وهروب مركبات «البوليفينول» ومضادات الأكسدة الشرسة.

وهنا يأتي دور قسم أبحاث الزيتون لتوطين وتعميم بروتوكولات فنية صارمة للحد من هذا الهدر؛

- الكشف الدائم وضمان أن تكون المناخل حديثة ومدروسة للجاروشة تضمن تجانس العجينة.
- ضبط حرارة ماء الخلط والتقليب بحيث لا تتجاوز تحت أي ظرف 28 درجة مئوية (العصر على البارد) للحفاظ على الطعم الفاكهي للزيت البكر الحارق والفوائد الطبية الحامية للشرايين وضغط الدم.
- تحديد مدة الخلط مقارنة مع درجة نضج الزيتون ونوعيته.

2. التحديث الميكانيكي الذكي لخطوط الإنتاج

تثبت التجربة الميدانية أن تفاصيل ميكانيكية بسيطة تصنع فارقاً هائلاً في الجودة.

لذا يعمل القسم على توجيه المعاصر نحو تحديثات هندسية تضمن سلامة المنتج من المنبع، وأبرزها:

- ضمان كفاءة عمل شفاطات طرد الأوراق قبل دخول الثمار إلى الغسالة لعزل الأوراق والأغصان التي تفرز مادة الكلوروفيل العشوائية، والتي تزيد من مرار الزيت وتسرع من تحلله وفساده لاحقاً.
- تركيب شطافات ماء إضافية فور خروج الزيتون من الغسالة وقبل دخوله الجاروشة لضمان عزل كامل للأتربة العالقة بأقل استهلاك مائي ممكن، تماشياً مع معايير الحفاظ على البيئة وتقليص حجم الزيبار.

3. معركة الحفظ الصحي ومنع الأكسدة المبكرة .

العدو الأول لزيت الزيتون فور خروجه من الفرازة (الفرّاز) هو الأكسجين والأسطح غير المؤهلة. ويتدخل القسم بحثياً وإرشادياً لـ :

- ضمان عدم دخول المرطبات والجرارات الى داخل المعصرة.
- ضمان عدم التدخين او الارجيلة التي اصبحت شائعة في بعض المعاصر.
- إغراق الخبز في حوض الزيت أو من تحت الفرازة.
- أن يكون الحوض الذي سيستقبل الزيت الخارج من الفرازة أن يكون نظيفا وملائما لزيت الزيتون.
- ضمان أن يكون الوعاء الذي ستستخدمه المعصرة لحفظ حصتها من زيت الزيتون ((الرد)) في تنكات ملائمة من الستانلس ستيل.
- ضمان توفر العبوات الملائمة لزيت الزيتون من الصفيح المجلفن لبيعها للمزارع بدل العبوات البلاستيكية.

4. تحويل القسم إلى مرجعية فنية ورقابية للمعاصر

المأمول والمخطط له أن يصبح قسم أبحاث الزيتون بجامعة خضوري هو «المظلة المرجعية» التي تمنح المعاصر الفلسطينية شهادات الكفاءة الفنية والتشغيلية المعتمدة دولياً من خلال :

- توفير «مختبرات فحص سريعة ومتحركة» تقيس نسب الفقد في الجفت والزيبار بدقة خلال دقائق، ما يتيح للفنيين ضبط الماكينات فوراً أثناء العمل وإنقاذ محصول المزارعين في نفس اللحظة، بدلاً من الفحوصات التقليدية المتأخرة التي لا تفيد بعد انتهاء الموسم.
- توفير مواصفة تكون مرجعية لعمل المعاصر وتشغيلها بكفاءة عالية.

خاتمة:

إن قطاع الزيتون في فلسطين لم يعد يحتمل إهدار قطرة زيت واحدة أو التفريط في ميزة تنافسية لزيتنا البكر الممتاز عالمياً. والبدء في تطبيق الهندسة الدقيقة داخل المعاصر عبر قسم أبحاث خضوري هو الجسر الحقيقي لحماية الذهب الأخضر؛ لكي نضمن أن ما تعبت في إنتاجه سواعد الفلاحين في الأرض، تحفظه وتستخلصه بدقة وبأعلى كفاءة عقول العلماء والمهندسين في المعصرة.

مسؤولان أمميان: الوضع في الضفة الغربية المحتلة بلغ منعطفا خطيرا

نيويورك – الحياة الجديدة- وفا- عقد مجلس الأمن الدولي، مساء أمس الثلاثاء، جلسة بشأن القضية الفلسطينية، بطلب من الدول الأوروبية الخمس الأعضاء في المجلس لبحث تصاعد العنف في الضفة الفلسطينية المحتلة.

وحذر مسؤولان أمميان من أن الوضع في الضفة المحتلة بلغ «منعطفا خطيرا»، في ظل تصاعد العنف والتهجير وتسارع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية.

وقال نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة رامز الأكبروف، في إحاطة عبر تقنية الاتصال المرئي من القدس: إن هذا التدهور لم يحدث بصورة مفاجئة، بل جاء نتيجة عقود من الصراع الذي لم تتم تسويته، والذي أدى إلى تعميق الاحتلال الإسرائيلي، ودفع السلطة الفلسطينية إلى حافة الانهيار، وتقويض آفاق إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة.

وأضاف أنه حتى 10 آب/أغسطس الحالي، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون 76 فلسطينيا في الضفة الفلسطينية المحتلة، بينهم 18 طفلا.

وأفاد المسؤول الأممي بتعرض 127 تجمعا فلسطينيا للتهجير الكامل أو الجزئي منذ يناير/كانون الثاني 2023، بينها 47 تجمعا تم تهجير سكانها بالكامل، ما أثر على أكثر من 6,390 فلسطينيا. وفي عام 2026 وحده، هُجّر نحو 3,800 فلسطيني، نصفهم تقريبا من الأطفال، بسبب عنف المستوطنين وعمليات الهدم والإخلاء.

وقال الأكبروف إن «عنف المستوطنين بلغ مستويات غير مسبوقة»، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة وثقت أكثر من 1,430 حادثة هذا العام تورط فيها مستعمرون إسرائيليون وأسفرت عن سقوط ضحايا أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو كليهما، وأثرت على نحو 260 تجمعا فلسطينيا.

وسلّط الأكبروف الضوء على هجمات المستوطنين التي استهدفت قرى تل وعوريف وصرة في 24 تموز/ يوليو الماضي، والذي أسفر عن استشهاد أربعة مواطنين، فيما أدت اعتداءات أخرى إلى إصابة فلسطينيين وإلحاق أضرار واسعة بالممتلكات الفلسطينية.

وقال إن حوادث مماثلة تتكرر يوميا في أنحاء الضفة المحتلة. وأشار إلى أن المساءلة عن هذه الجرائم لا تزال نادرة.

كما تواصل «العمليات العسكرية الإسرائيلية والقيود على حركة التنقل تعطيل حياة المدنيين والعمليات الإنسانية. وقال إنه خلال عملية واسعة النطاق نفذتها قوات الاحتلال في مخيم قلنديا للاجئين بين 5 و7 آب/أغسطس، أصيب عشرات المواطنين، فيما اعتُقل أو احتُجز أكثر من 60 شخصا، وألحقت أضرار واسعة بالممتلكات».

وأعرب الأكبروف عن قلقه إزاء التوسع الاستيطاني. فمنذ بداية العام، دفعت سلطات الاحتلال أو وافقت على نحو 12,360 وحدة سكنية على أراضي الضفة المحتلة، بينها 7,200 وحدة في المنطقة (ج) و5,160 وحدة في القدس الشرقية.

وحذر من أن هذه التطورات تمثل «خطوات مترابطة وليست تطورات منفصلة»، وتعيد تشكيل الضفة الغربية، وتضعف الحكم الفلسطيني، وتدفع نحو الضم الفعلي.

وقال: «يجب التعامل مع الوضع في الضفة الغربية باعتباره حالة طوارئ تتطلب تحركا عاجلا».

وجدد التزام الأمم المتحدة بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

بدورها، قالت نائبة المديرة التنفيذية لليونيسف حنان سليمان إن «تصاعد العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يلحق أضرارا بالغة بالأطفال»، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة تحققت من مقتل 174 طفلا فلسطينيا، أي ما يعادل قتل طفل أسبوعيا، في الفترة بين كانون الثاني/ يناير 2024 ونهاية يوليو/ تموز 2026.

وأوضحت، في حديثها أمام مجلس الأمن، أن أكثر من 1,500 طفل فلسطيني أصيبوا خلال الفترة نفسها، وأن نحو نصفهم أصيبوا بالذخيرة الحية. كما قُتل ثلاثة أطفال إسرائيليين وأصيب 15 آخرون.

وقالت سليمان إن الفتيان، ولا سيما المراهقين منهم، يشكلون غالبية الأطفال الذين قُتلوا أو أصيبوا.

وفي الوقت نفسه، تتزايد حوادث عنف المستوطنين، وأسفرت عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، حددها الأمين العام في أحدث تقرير سنوي له عن الأطفال والنزاعات المسلحة، وفقا للمسؤولة الأممية.

وتشمل الحوادث الموثقة إطلاق النار على أطفال وضربهم وطعنهم ورشهم برذاذ الفلفل، فضلا عن مهاجمة المنازل وسبل العيش، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية للمياه أو تدميرها.

وقالت سليمان إن تأثير العنف يتجاوز الأطفال المتضررين منه بشكل مباشر، مشيرة إلى أن أكثر من 800 ألف طفل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يواجهون عوائق تحول دون حصولهم على تعليم آمن ومستمر، بسبب إغلاق المدارس وانعدام الأمن والقيود على الحركة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.

وفي عام 2026 وحده، تم توثيق 99 حادثة مرتبطة بالتعليم، شملت قتل أطفال أو إصابتهم أو احتجازهم داخل المدارس أو أثناء توجههم إليها، وهدم مدارس، واستخدام مباني المدارس من قبل القوات العسكرية، وحرمان أطفال من الوصول إلى التعليم.

وأعربت سليمان أيضا عن قلق بالغ إزاء أوضاع الأطفال الفلسطينيين المحتجزين. وفقا لمصلحة سجون الاحتلال، يُحتجز حاليا ما لا يقل عن 355 طفلا فلسطينيا من الضفة الغربية في الاعتقال العسكري الإسرائيلي، وهو أعلى عدد خلال ثماني سنوات.

ويخضع نحو نصف هؤلاء الأطفال، أي 164 طفلا، للاعتقال الإداري من دون توجيه تهم أو محاكمة.

وأضافت أن الأطفال المحتجزين يواصلون الإبلاغ عن تعرضهم للعنف وسوء المعاملة، فضلا عن ظروف قاسية. وأشارت إلى وجود نمط من نقص التغذية والنظافة أدى إلى فقدان شديد للوزن وانتشار واسع للجرب بين الأطفال المحتجزين.

وقالت سليمان إن العواقب الإنسانية لما يحدث في الضفة الغربية عميقة. وأكدت أن أطفال الضفة الغربية لهم الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأطفال في كل مكان، «في أن يعيشوا ويتعلموا ويحظوا بالحماية ويتخيلوا مستقبلا يتجاوز العنف والخوف».

وأكدت أن اليونيسف ستواصل الدعوة إلى حماية جميع الأطفال وتقديم المساعدة والحماية الإنسانية لكل طفل تستطيع الوصول إليه.